أقر عددا من التقارير وناقش رؤية توحيد مدخلات التعليم .. مجلس الوزراء :

التأكيد على إعادة هيكلة التعليم وإصلاح منظومته

ضرورة تطوير سياسة تمويل التعليم مع الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة

صنعاء / سبأ:

ناقش مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة نائب رئيس المجلس لشئون الدفاع والأمن الدكتور رشاد العليمي تقرير اللجنة الوزارية المكلفة بإعداد رؤية لتوحيد مدخلات التعليم بأنواعه ومستوياته المختلفة "العام، العالي، المهني"، وتطوير مخرجاته وربطها بمتطلبات التنمية وحاجات سوق العمل المحلية والخارجية، في إطار تنفيذ توجيهات فخامة رئيس الجمهورية بهذا الشأن.

وتضمن التقرير الرؤية التي تم التوصل إليها من قبل اللجنة لتوحيد مدخلات العملية التعليمية وتطوير مخرجاتها وذلك من خلال تشخيص مواقع التعليم (مدخلات ومخرجات) وتحديد مجموعة من التوجهات العامة لإصلاح منظومة التعليم وخلق الترابط بين القطاعات التعليمية الثلاثة بالارتكاز على الأساليب والوسائل التربوية والتعليمية والمعرفية الحديثة.

إعادة النظر في المناهج القائمة وأساليب التدريس مع الإعداد الجيد للمعلمين وتأهيلهم

تعزيز مستوى رعاية المغتربين ومعالجة مشاكلهم

وأكدت الرؤية على إعادة هيكلة التعليم بمستوياته وأنواعه ومراجعة الوضع القائم لوزارة التعليم، إضافة إلى تفعيل نظام القياس والتقويم وضبط الجودة التعليمية، والتركيز على التعليم الأساسي باعتباره الحلقة الأهم في سلم العملية التربوية والتعليمية، وذلك من خلال إعادة النظر في المناهج القائمة وأساليب التدريس بما يتطلبه ذلك من قدرة على تطوير الإدارة المدرسية والإعداد الجيد للمعلم وتأهيله على نحو جيد بما يمكنه من أداء مهامه وواجباته بصورة مثلى بما في ذلك البرامج الحالية لإعداد المعلمين في كليات التربية والعمل على تطويرها والتركيز أكثر على التخصصات التطبيقية.

وأكدت الرؤية على ضرورة تطوير سياسة تمويل التعليم باتجاه تأكيد الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وزيادة المخصصات المالية لهذا القطاع سواء في إطار الموازنة العامة أو من التحويلات الخارجية وغيرها من التوجهات الرامية إلى تأكيد التناغم والتكامل في أهداف ومدخلات ومخرجات وزارات التعليم العام والمهني والعالي.

وأقر مجلس الوزراء، في ضوء المناقشة، التقرير والتوجهات الرئيسة التي تضمنها وكذا المتطلبات المضمنة في الرؤية المقدمة.. ووجه بمناقشة التقرير بتوجهاته المختلفة في ورشة عمل تضم وزارات التعليم الثلاث والجهات ذات العلاقة والخبراء في هذا الحقل في اتجاه تطويرها وإثرائها ومراعاة الاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال على المستوى الدولي على أن يتم الرفع إلى المجلس بالنتائج لمناقشتها وإقرار الرؤية بصيغتها النهائية.

ووافق مجلس الوزراء على مذكرة وزارتي الصناعة والتجارة و المالية بشأن مساهمة اليمن في المبادرة التنموية لصاحب السمو أمير دولة الكويت الهادفة إلى توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل ودعم مشاريع القطاع الخاص الصغيرة و المتوسطة برأس مال قدره ملياري دولار، والتي أقرتها قمة الدوحة المنعقدة مؤخرا.

ووجه المجلس وزارة المالية باتخاذ الإجراءات اللازمة لرصد المبلغ المعلن عنه من قبل فخامة رئيس الجمهورية و المحدد بخمسة ملايين دولار في موازنة العام 2010م لسداد مساهمة اليمن في هذه المبادرة إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي سيتولى إدارة المشروع من خلال آلية وضوابط و معايير تقرها الدول المساهمة في هذه المبادرة بما يضمن استدامة عملياتها ويحقق الأهداف المرجوة وفقا لقرار القمة بهذا الخصوص.

وأحال مجلس الوزراء تقرير نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية بشان معالجة أوضاع العاملين السابقين في المجالس المحلية إلى لجنة وزارية من المالية والخدمة المدنية والإدارة المحلية للمراجعة والرفع بالنتائج إلى اجتماع قادم للمجلس للمناقشة و إقرار المعالجات في ضوء ذلك.

وناقش المجلس تقرير وزير شئون المغتربين بخصوص نتائج زياراته ولقاءاته بالمغتربين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحديداً في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت وذلك في الفترة من 18 يوليو وحتى الأول من أغسطس الجاري.

واشتمل التقرير على نتائج اللقاءات والاجتماعات مع الإخوة المغتربين في الدول الخمس وابرز القضايا التي تم مناقشتها والمتعلقة بأوضاعهم في هذه الدول الشقيقة وابرز المشاكل التي يواجهونها سواء في وطنهم أو في بلدان اغترابهم، إضافة إلى وضع مجموع التوصيات والتوجيهات اللازمة بحل تلك الإشكاليات.

وأقر المجلس التوصيات الواردة في التقرير ووجه جميع الوزارات والجهات المعنية بتنفيذها كل فيما يخصه لما من شأنه تعزيز مستوى الرعاية للمغترب ومعالجة المشكلات التي يواجهها سواء في وطنه أوفي مواطن اغترابه وذلك بالتعاون والتنسيق مع سلطات الدول المقيمين فيها على أن يتم موافاة المجلس بتقارير من قبل الوزارات والجهات المعنية عن مستوى التنفيذ أولاً فأول.

وأقر مجلس الوزراء تقرير وزيرة حقوق الإنسان حول أوضاع حقوق الإنسان في الجمهورية اليمنية الذي تضمن عرضاً شاملاً لتلك الأوضاع ومجموعة من التوصيات الرامية إلى تعزيز تلك الحقوق في مختلف المجالات.ووجه الجهات المعنية بتنفيذ التوجيهات الواردة في التقرير كل فيما يخصه.

واطلع المجلس على تقرير وزير النفط والمعادن بشأن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة ممثلة بشركة الغاز لسحب اسطوانات الغاز التالفة من أمانة العاصمة والمحافظات وتوفير اسطوانات جديدة عوضاً عنها، إضافة إلى الصعوبات الفنية التي تواجه أسطول النقل التابع للشركة.

وأكد التقرير أن الشركة قامت خلال الفترة الماضية بصيانة وسحب عشرات الآلاف من الاسطوانات التالفة، وذلك بهدف حماية المواطنين من الأضرار الناجمة عن تلك الأسطوانات.. مشيراً إلى خطة الشركة الرامية إلى استكمال هذه العملية وتوفير المزيد من الاسطوانات الجديدة لمواكبة الطلب المتزايد على مادة الغاز المنزلي في السوق المحلية.

وأوضح التقرير أن الوزارة في إطار خطتها لتغطية احتياجات شهر رمضان المبارك من هذه المادة قامت وبالتنسيق مع وزارة المالية باستيراد كمية 40 ألف طن متري، إضافة إلى الإنتاج المحلي لمواجهة الاحتياج المتزايد من هذه المادة خلال الشهر الكريم.

وشدد المجلس بهذا الخصوص على الوزارة منع تداول الاسطوانات التالفة واستكمال عملية سحبها والعمل في نفس الوقت وبالتنسيق مع وزارة المالية على شراء اسطوانات جديدة بدلاً عنها وإجراء الصيانة المستمرة للأسطوانات المتداولة.

كما أكد المجلس على الوزارة والجهات الأخرى ذات العلاقة اتخاذ التدابير الكفيلة بتطوير أسطول النقل التابع للشركة بما يعزز من قدرتها على توفير مادة الغاز المنزلي وتلبية الاحتياجات المتنامية للسكان من هذه المادة.

واطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير الإعلام عن مشاركته في الدورة العادية 42 لمجلس وزراء الإعلام العرب الذي عقد في مقر الجامعة العربية بالقاهرة خلال يومي 17 و18 يونيو 2009م.

الاستثمار والمتنفذين

رياض شمسان

وطننا اليمني الغالي زاخر بالثروات البرية والبحرية المتنوعة (زراعة ونفط وغاز ومعادن وأسماك) وغيرها .. ناهيك عن المناخات المتعددة والمقومات السياحية والمناظر الطبيعية الخلابة كل هذه الثروات والمقومات النادرة تجذب المستثمرين المحليين والعرب والأجانب للاستثمار في عدة مجالات في بلادنا.

ليس ذلك فحسب .. بل إن هناك أيضاً قانون الاستثمار الذي يضمن للمستثمرين كل التسهيلات والدعم لإقامة مشاريعهم الاستثمارية الناجحة التي ستعود على الوطن بالخير الكبير.

ولكن واحرّ قلباه من أولئك المتنفذين المعرقلين للاستثمار في بلادنا الذين تجدهم دوماً يتعرضون لكل المستثمرين المحليين والعرب والأجانب ويحاولون فرض أنفسهم على المستثمرين ويطلبون منهم أن يكونوا شركاء لهم مقابل جهودهم المعنوية أي أنهم سيوفرون للمستثمرين الحماية .. فأي حماية هذه !!؟ وهكذا عندما يسمع المستثمر هذا الكلام يتردد كثيراً ويعتقد بأنه لا يوجد في اليمن قانون ولا قضاء عادل يؤمن للمستثمر حقوقه .. وبالتالي يغير المستثمر رأيه ويرفض إقامة أي مشروع استثماري في بلادنا .. وهذا ما يحصل دائماً.. وحرمت اليمن من مشاريع استثمارية كثيرة .. كانت ستسهم كثيراً في مكافحة البطالة وستسعد الفقراء و الشباب العاطلين عن العمل فوا أسفاه .. ويا حسرتاه!!

فمتى يا ترى ستضع الحكومة حداً لهؤلاء المتنفذين المعرقلين للاستثمار في بلادنا !!؟ إننا نتطلع قريباً إلى إصدار قانون (وجنبه صميل) يردع هؤلاء المتنفذين الأشرار مهما كانت مكانتهم الاجتماعية .. فلا بد من تخليص الوطن والمواطن من شرهم وجشعهم اللامحدود.

في دراسة حديثة لتطوير القوانين المنظمة للوحدات الاقتصادية

اقتراح وضع برامج وآليات لتشخيص الاختلالات الهيكلية

توجيه الموارد والطاقات لتحقيق الأهداف المرسومة

وضع أنظمة فعالة للحوافز وربطها بالجهد والنتائج

صنعاء / سبأ:

دعت دراسة اقتصادية حديثة إلى تطوير القوانين والأنظمة واللوائح المنظمة للوحدات الاقتصادية وهياكلها التنظيمية وتحديد الشكل القانوني لهذه الوحدات بما يتناسب مع طبيعة نشاطها.

وأوصت الدراسة التي أعدتها اللجنة التحضيرية للقاء الموسع لقيادات الوحدات الاقتصادية الذي عقد مؤخرا بصنعاء إلى تفعيل دور مجالس الإدارة في الإشراف والمتابعة ورسم السياسات ومراقبة ملاءمة اللوائح وتطويرها وتحقيق المساءلة والانضباط المالي في عمل الوحدات الاقتصادية، ووضع الأسس الدقيقة والموضوعية لشكل تلك الوحدات وطبيعتها وتصنيفها وأسس توجيهها ومراقبتها ومعالجة أوضاع الوحدات المتعثرة وكذا غير القادرة على العمل.

وأكدت الدراسة أهمية تطوير وتحديث عناصر ومقومات نظام الرقابة الداخلية في كل وحدة مع توفير كل متطلبات تفعيل الدور الرقابي لإدارات المراجعة الداخلية بكل وحدة وربطها مباشرة برئيس مجلس الإدارة.. مشيرة إلى أهمية إدخال أساليب الإدارة الحديثة المناسبة في إدارة وحدات القطاع الاقتصادي التي تكفل توجيه الموارد والطاقات المتاحة وتخصيصها لتحقيق الأهداف المرسومة واعتماد معايير الاقتصاد والكفاءة والفعالية كمقاييس لتقييم مستويات الأداء وتحديد الانحرافات وأسبابها والمسئولية عنها وإجراء المساءلة الإدارية والقانونية عن أي انحرافات.

وطالبت الدراسة بوضع أنظمة فعالة للحوافز تقوم على أسس موضوعية تضمن ربط المكافآت والحوافز المادية والمعنوية بالجهد والنتائج، وإلزام كل وحدة اقتصادية بوضع برامج وآليات معتمدة تستهدف دراسة وتشخيص الاختلالات الهيكلية في مختلف جوانبها التنظيمية والفنية والإدارية والمالية، وتحديد أسبابها ووضع المعالجات اللازمة لها وفق مصفوفة زمنية تراعي الوقت والتكلفة وتكون ملزمة، وكذا الاهتمام بالعنصر البشري وتأهيله وتدريبه باستمرار.

وأكدت أهمية إتباع الأسس الموضوعية والعلمية عند إعداد موازنات الوحدات الاقتصادية لتفادي ظاهرة التجاوزات السنوية المتزايدة، والعمل على إنهاء عمليات التداخل والتضارب في الصلاحيات لعمل الجهات المشرفة على الوحدات الاقتصادية، وكذا إعطاء قدر ملائم من المرونة تجاه الوحدات الاقتصادية القائم نشاطها على أساس حرية السوق مع تكثيف الرقابة والمتابعة لعمليات الأداء والتوجيه اللازم، والحد من إنشاء مزيد من الوحدات إلا في الحالات التي تتضح جدواها الاقتصادية وعدم تعارض أنشطتها مع أنشطة وحدات قائمة.

واعتبرت الدراسة وجود كيان مؤسسي ينشأ بهدف تطوير القطاع العام وفي مختلف الجوانب، سواء كان لجنة تابعة لمجلس الوزراء، أو إدارة عامة أو قطاعا أو حتى وزارة بحسب ما هو معمول به في عدد من دول العالم العربي يحتل أهمية بالغة في التعجيل بالتطوير نظرا لحساسية نوع ونشاط هذه الوحدات.

وشددت على ضرورة إلزام كل وحدة اقتصادية بوضع برامج وآليات معتمدة تستهدف تشخيص الاختلالات الهيكلية في مختلف جوانبها التنظيمية والفنية والإدارية والمالية، وتحديد أسبابها ووضع المعالجات اللازمة لها وفق مصفوفة زمنية تراعي الوقت والكلفة وتكون ملزمة.

وأرجعت الدراسة الآثار السلبية التي أدت إلى الوضع الراهن للوحدات الاقتصادية إلى القصور في البناء المؤسسي، وضعف وقصور وتقادم عناصر وإجراءات أنظمة الرقابة الداخلية، وكذا غياب أو عدم تطبيق سياسات وأنظمة إدارية وتشغيلية تحقق القدر المطلوب من الكفاءة التشغيلية، إضافة إلى القصور في الدور الإشرافي والتوجيهي من قبل بعض الوزراء المشرفين على الوحدات الاقتصادية التابعة لهم وضعف دور مجالس الإدارات لتلك الوحدات.

كما أوردت الدراسة ضمن الظواهر السلبية التي أدت إلى الوضع الراهن للوحدات الاقتصادية اختلال الهياكل التمويلية للعديد من وحدات القطاع الاقتصادي، ما أثر سلباً على قدرات تلك الوحدات في تمويل أنشطتها بالقدر المطلوب، وعدم تنمية مصادر الإيرادات الذاتية والعمل على خلق مصادر جديدة لتلك الموارد على الرغم من أهمية ذلك لتخفيف العبء على الموازنة العامة.

ومن الظواهر السلبية حسب الدراسة تدني كفاءة التشغيل في العديد من وحدات القطاع الاقتصادي وعلى سبيل المثال ظاهرة فاقد المياه أو الكهرباء الذي فاق المعدلات المعيارية له، وكذا استمرار ظاهرة المخالفات والتجاوزات للقوانين والأنظمة العامة النافذة وظاهرة خروج العديد من الوحدات الاقتصادية عن الإطار المحدد لأهدافها ومجالات تشغيل وتوظيف أموالها وإمكانياتها لتنفيذ سياسة الدولة وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، إضافة إلى ضعف الانضباط المالي مع استمرار ظاهرة التجاوزات المصاحبة لتنفيذ الموازنات السنوية، واستمرار عملية التوظيف بالتجاوز عن الدرجات الوظيفية المحددة في الموازنة الوظيفية